

الديمقراطية..

مسيرة أرساها الزعيم ليفاخر بها شعبه كل العالم

الزعيم علي عبدالله صالح معنى الديمقراطية وهو مايعنيه بـ«الديمقراطية» من المنظور الواقعي الذي يستلهم الممارسة الديمقراطية كما هي في العصر الحديث، بأنها نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يقوم على حرية حقوق الانسان في الحرية والمساواة، وعلى دولة المؤسسات التي يتركز كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية، تعلو على الافراد مهما كانت مكانتهم ومراتبهم وانتماءاتهم الحزبية والمذهبية والمناطقية، وتقوم ايضا على مبدأ التداول السلمي للسلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة على اساس حكم الاغلبية مع حفظ حقوق الاقلية.

وحدة وتعددية

عطفاً على ذلك كان لابد من اقرار الدستور كأساس للحكم، يحدد كل الموجبات والضوابط وقد تم اقرار مشروع دستور دولة الوحدة وتمت المصادقة عليه في ٢١ مايو بمشاركة غالبية الاحزاب والتنظيمات السياسية، وبمقاطعة رسمية من قبل حزبي التجمع اليمني للاصلاح، ورابطة أبناء اليمن، وأعلن رسمياً عن نتيجة الاستفتاء على الدستور (١,٣٤١,٢٤٧) مواطنوا قالوا «نعم» للدستور، أي بنسبة (٧٩,٣٪) من اجمالي عدد المستفتين و(٢٠٤٠٩) مواطنين قالوا «لا» أي بنسبة (١٠,٥٪) من اجمالي عدد المستفتين.

وبما ان الصحافة هي الاداة الرئيسية لحرية الرأي والتعبير فقد صدر القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات كما نص قانون الاحزاب الصادر في ٦ أكتوبر ١٩٩٠م، على «ان من حق الاحزاب والتنظيمات السياسية اصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائها وتوجهاتها».

تلى ذلك صدور القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٩٠م بشأن الاحزاب والتنظيمات السياسية واسفر عن قيام (٤٦) حزبا وتنظيما سياسيا، وقد أعطى دستور الجمهورية اليمنية «المادة ٥٨» للمواطنين الحق في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا.

نضوج التجربة

ان احتفالات شعبنا اليمني بيوم الديمقراطية السابع والعشرين من ابريل، وبما يحمله من لحظات احتفالية يعطي كل فرد من افراد المجتمع صورة جلية وواضحة لهذا المنجز الديمقراطي العظيم، الذي تواصل تحقيقه بعد قيام دولة الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وعبر محطات تاريخية جريئة مرت بها التجربة اليمنية الفتية الناشئة تمثلت في الانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية، وانتخابات مجالس السلطة المحلية في المديريات والمحافظات، وانتخاب المحافظين في عموم محافظات الجمهورية.

وإذا عدنا الى الوراء نجد العديد والكثير من المحطات الديمقراطية التي مرت بها التجربة اليمنية بعد قيام دولة الوحدة، في مقدمتها الانتخابات النيابية وانتخاب ممثلي الشعب الى مجلس النواب من جميع الدوائر الانتخابية تحديداً في العام ١٩٩٢م، ثم الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٧م، وبعدها انتخابات ٢٠٠٣م النيابية.

ثم محطات انتخابات مجالس السلطة المحلية التي جرت في عام ٢٠٠٣م لانتخاب ممثلي المواطنين في المديريات والمحافظات كأول انتخابات محلية تشهدها الجمهورية اليمنية، ثم الانتخابات التي جرت للمرة الثانية على المستوى المحلي لانتخاب ممثلي المجتمعات المحلية في المحافظات والمديريات في عام ٢٠٠٦م، وكذلك الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام ١٩٩٩م، ثم الانتخابات الرئاسية الثانية التي تمت في عام ٢٠٠٦م، قبل اجراء الانتخابات الرئاسية الثالثة التي تمت في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، وكانت البلاد شهدت عام ٢٠٠٨م حدثاً ديمقراطياً لا يقل أهمية عن تلك الانتخابات وهو المتمثل في انتخاب ممثلي المحافظات..

ان المسيرة الديمقراطية الفتية والناشئة التي خطوها بلادنا منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي التي أرسى مداميكها الأولى الزعيم الرمز علي عبدالله صالح وبما مرت به من محطات تاريخية تالية تؤكد ان هذا المنجز الديمقراطي أضنى وإقعا ملموسا وسلوكيا يمارسه افراد المجتمع ونهجا سياسيا للحكم والتداول السلمي للسلطة يلتزم ويفتخر به الجميع في وطن الثاني والعشرين من مايو المجيد.

> قبل أكثر من ثلاثين عاماً لم تكن الديمقراطية ثقافة رائجة في العالم العربي ودول العالم الثالث.. لكن الفكرة كانت حينها حاضرة في اليمن.. فقد بدأ الزعيم التاريخي علي عبدالله صالح في أواخر سبعينيات القرن الماضي وضع اللبنات الأولى للديمقراطية..

وجاء يوم ٢٧ ابريل ١٩٩٣م ببعيد قيام الوحدة المباركة ليكمل المشهد الحضاري وليمثل العلامة الفارقة في تاريخ اليمن المعاصر باجراء أول انتخابات برلمانية اختار فيها الشعب ممثليه في مجلس النواب.. ليصبح هذا اليوم رمزاً للديمقراطية التي شهدت خلال أكثر من عقدين العديد من المحطات حتى أضحت التجربة اليوم أقرب الى حالة النضج مقارنة بدول المنطقة والدول النامية خاصة منها ذات الديمقراطيات الناشئة..



لعب دور مركزي كاريزمي في القيادة، وفي شد الجماهير والاتجاهات الوطنية ايجاد علاقة دائمة وأنموذجية معها وبينها والحفاظ عليها.

نظام سياسي

عند قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كانت الديمقراطية والتعددية قد اكتسبت عناصر تفاعلها، والقوى المحركة لتطورها الديناميكي وكان الامتداد الجينيوي التدريجي الذي ارساه الزعيم علي عبدالله صالح منذ بداية عهده الميمون عبر مراحل وخطوات التأسيس للبناء الديمقراطي، قد مثل الحاضنة المؤهلة للممارسة الديمقراطية بمفاهيمها المعاصرة.. لذلك كان من الطبيعي ان تربط دولة الوحدة عضويًا بالديمقراطية.. «ان الديمقراطية مدرسة حية تتشكل بها وفي رحابها الحضارية قدرة الانسان اليمني الابداعية».. هكذا يفهم

الزعيم علي عبدالله صالح وحده مبدأ هو غاية في الحكمة ومحور الارتكاز واساس تحقيق التوازن والانجاز، عبر عنه بقوله: «سوف أمد يدي نظيفة للجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا الحبيب وأمنه وسيادته».. وادراكا منه لأهمية الحوار وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار أكد فخامة الرئيس بقوله: «ابني كشخص أؤمن بأن الحوار هو الاسلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات.. وحوارنا يشمل الجميع».. وتبلورت هذه القنوات بفتح قنوات الاتصال مع جميع القوى والتيارات الوطنية وكان واضحا صادقا صافي الرؤية، رافضا الوقوف عند تداعيات الاحداث المأساوية في المناطق الوسطى، فعمل على مد جسور الحوار مع قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية، طيلة الفترة (٧٩ - ١٩٨٢م)، وعاد كثير من منهم الى الشمال، وتم السماح باصدار صحيفة «الأمل» على صنعاء في سبتمبر ١٩٧٩م كمنطلق لبلسان الجبهة الوطنية حتى تمكن من انهاء المواجهات معها في عام ١٩٨٢م.

ديمقراطية الوفاق

وتكريسا لثقافة الحوار والنهج الديمقراطي اصدر فخامة رئيس الجمهورية القرار رقم (٥) بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٨٠م بتشكيل لجنة تضم (٥١) عضوا يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسي، بالإضافة لمثقفين ومفكرين لمناقشة «الميثاق

الآلاف مشردون.. ومئات المنازل دمرت.. والخدمات تلاشت

من ينقذ العاصمة؟!!



وصوفان والجراف والتلفزيون منزل لا لم يدخله الحزن إما بفقدان عزيز عليه أو بخسارة فادحة وتشريدته .. وأشياء أخرى، فضلا

شقة ونحو (٢٠٠) محل تجاري والعشرات من السيارات، فضلا عن العشرات من المواطنين.. فننادرا ما تجد في احياء الحسبة

صنعا: «الميثاق»

> لايزال المئات من سكان احياء العاصمة مشردين عن منازلهم، وفي معاناة انسانية واقتصادية متفاقمة.. فيما تمضي مليارات الخسائر العينية في التصاعد منذ عام ونيف وتزداد حدة اليوم بفعل الانفلات الأمني الأخذ في الانتعاش وتنامي حالات التمرد والخروج عن الدولة وقوانينها.. وتفشي أنصار القاعدة وأعمالها وسيطرتها على عدد من المناطق مهددة السيطرة على اقتصاد البلاد وحركتها السياسية عبر فرض معاناة أخرى تتمثل بإبطاء الحصار على الشعب ومعاقبته جماعيا والذي بدأ ذلك سياسيا.

لم تتوقف فائزوة التغيير الانقلابي وهي مستمرة في التنامي ماديا ومعنويا.. ويبقى المواطن البسيط هو الملزم بالتسديد ودفع قيمتها من أمنه واستقراره وبعيشه ومن مستقبل أبنائه وعلى حساب تعليمهم وصحتهم.. حرب اقتصادية واجتماعية كرسها أمراء الفساد وإباطرتة وتجار الحروب والبشمرجة انتقاماً وحققا للماضي الاسود الذي حملته عقولهم وثقافتهم المتخلفة. الحرب الشعواء التي استهدفت أمانة العاصمة وأحياءها المتوهجة التي استمرت الأشهر الماضية دمرت في حي الحسبة فقط (٢٥٠) منزلاً من منازل المواطنين وما يزيد عن (٦٠)